اجراءات أمنية رسمية لحماية المراكز الانتخابية في واسط

واسط / جبار بجاي

وضعت الأجهزة الأمنية المعنية بحفظ الأمن والقانون ومكافحة الارهاب في محافظة واسط خطة أمنية محكمة لحماية المراكز الانتخابية والمقترعين الذين سيخوضون الانتخابات في الثلاثين من الشهر الحالي .وبما يضمن تحقيق الحماية الكافية للمواطنين . وقال مصدر في المحافظة : أن الخطة التي وضعت بالتنسيق مع المفوضية العليا المستقلة للانتخابات تشمل اتخاذ إجراءات أمنية مشددة لحماية سلامة المواطنين ومراكز الاقتراع من خلال نشر الدوريات المكثفة .. حيث استنفرت تشكيلات الجيش العراقي الموجودة في المحافظة جميع طاقاتها البشرية لأجل تأمين انسيابية عملية الاقتراع ومراقبة كل من يحاول العبث أو تعطيل تنفيذ هذه التجربة الديمقراطية ..، آخذين بنظر الاعتبار وضع آلية خاصة لتنفيذ هذه الخطة من خلال تعيين ضباط ارتباط وعناصر مختلفة ستكون ضمن المراكز وخارجها لمتابعة عملية الانتخابات بغية قطع الطريق أمام كل من تسول له نفسه المساس بأمن وطمأنينة أبناء المحافظة وهم يدلون بأصواتهم لاختيار من يمثلونهم في الانتخابات فيما سيلعب رجال الشرطة دورا مشهودا في دعم وإسناد هذه الخطة التي ستكون مكثفة قبل يوم الاقتراع وتستمر طيلة ذلك اليوم علما أن هذه الأجهزة تقوم ألان بمهامها وسوف يتصاعد وجودها مع بدء العد التنازلي لعملية الانتخابات وأشار المصدر إلى أن أبناء العشائر التي تقطن المحافظة أخذت هي الأخرى دورا فاعلا في تامين الحماية للمراكز الانتخابية من تطوع أفرادها للعمل على إسناد الأجهزة الأمنية المكلفة بالحماية وتقديم الدعم الكافي لها لانجاح هذه العملية التي يعول عليها الشعب العراقي كثيرا لاجل رسم مستقبله السياسي والخروج من عنق الزجاجة التي هو فيها ألان جراء الاحتلال الذي فرض عليه منذ التاسع من أبريل نيسان ٢٠٠٣ وذكر ان المراكز الانتخابية في المحافظة تتمتع بحماية مكثفة حاليا حيث لم تؤشر أية حالة غير طبيعية.بل أن الظواهر الإيجابية المسجلة حاليا كثيرة وكبيرة ومفرحة تدل على تفاني أبناء هذه المحافظة وحرصهم الشديد على إجراء الانتخابات في موعدها المحدد واختيار من يمثلونهم في الجمعية الوطنية وأشار المصدر إلى أن المفوضية انتهت الآن من تعيين مراكز ووحدات الاقتراع وفق آلية محددة من المفوضية.. حيث يشمل كل مركز اقتراع(٢٠٠٠)الى (٣٠٠٠) ناخب يتوزعون حسب الرقع الجغرافية..، كما تم إنجاز جميع المستلزمات الخاصة بالمراكز الانتخابية ضمن مركز واقضية ونواحي المحافظة من حيث الأثاث اللازم إضافة لاختيار الملاكات الإدارية للمفوضية من الأشخاص من ذوي القدرة والكفاءة والاختصاص كما يشارك في عمليات مراقبة مراكز الانتخابات وسير عملية الانتخابات عدد كبير من الموظفين جرى إدخالهم في دورات خاصة لضمان حيادية ونزاهة الانتخابات .على صعيد متصل أعلن عدد كبير من المواطنين ضمن مركز واقضية ونواحي المحافظة استعدادهم للعمل في دعم العملية الانتخابية التي سيشهدها العراق نهاية الشهر الحالي واكدوا حرصهم على إنجاح هذه التجربة وتنحصر مهمة المتطوعين في إبداء المساعدة للناخبين ونقلهم من والى دورهم السكنية لتسهيل عملية الإدلاء بأصواتهم بكل حرية فيما ستسهم دائرة صحة واسط باستثمار سيارات الإسعاف الفوري ومديرية الدفاع المدني بمعالجة الحالات الطارئة التي قد تحدث وتفويت الفرصة على أعداء العراق من الإرهابيين والقتلة الذين يسعون إلى تعطيل عملية نهوض العراق وإفشال هذه الممارسة الديمقراطية وإطالة أمد الاحتلال.

مراقب

عبد الحسن

الانتخابات الخيار الصحيح

احسان الربيعي

يلقى بناء الدولة الحديثة وأعمارها على عواتق أبنائها المخلصين لتثبيت دعائمها واستقرارها سياسياً وأمنياً واقتصادياً ويأتي ذلك عن طريق بناء الإنسان قلباً وقالباً وتفعيل دوره البنيوي في تهيئة المناخ المناسب لتطلعاته وتحركاته وارساء أسس ديمقراطية تضم جميع الأطياف السياسية والعرقية لتأسيس مشروع سياسي موحد لتقرير المصير المشترك وتحديد مستقبل الوطن.

بناء العراق الذي أثقلت كاهله الحروب المدمرة التي أهلكت الحرث والنسل وأضعفت قوته السياسية والاقتصادية وجعلته في منأى عن محيطه الإقليمي والدولي أسباب كارثية أقحمه فيها النظام السابق المستبد بسياساته التخبطية مما أصابه بالضعف والوهن في جميع مجالات الحياة ونجح النظام الفاشي في تمزيق أطيافه السياسية التي تتوق إلى الحرية للتنفيس عما في داخلها والتعبير عن حرية الرأي وبعد زوال النظام السابق وانكشاف الغمة أفرزت الحياة السياسية في العراق كيانات سياسية لتنضوي تحت لائحة التنافس السياسي الجديد وضرورة اشتراك جميع أطياف الشعب في العملية الانتخابية لأنها نقطة تحول بين مشاركة الشعب في الحكم أو إقصائه منه وإجراء الانتخابات الديمقراطية الحرة النزيهة في جميع مناطق العراق تعطي للمواطن العراقي دوراً أكبر في الممارسة الديمقراطية وحقه المشروع وبناء عراق جديد في ظل عملية سياسية جديدة هي الحلم العراقي الذي ينشده أبناؤه ليكون في مصاف دول العالم المتقدم في جميع مرافق الحياة التي تحفظ للإنسان حقوقه وكرامته والتنافس السياسي المشروع على النهوض بالبلاد من عتمة الظلام إلى أفق الإشراق والازدهار والخروج من عزلة التقوقع السياسي المضطرب إلى الانفتاح السياسي المتنور على جميع الصعد وليست الانتخابات تنافساً سياسياً أو تنافساً بين مشاريع سياسية وحسب إنما تنافس من أجل حياة العراق ومستقبله والممارسة الديمقراطية بالنسبة للفرد والمجتمع هي تجسيد للدور الحيوي الذي ينقل الإنسان إلى الحياة الديمقراطية ويجسد وطنيته وكونه بشراً حراً يمتلك الإرادة التي ستمكنه من صنع مصيره ومستقبله والانتخابات ستكون الخطوة الصحيحة على طريق الاستقلال الوطني والاستقرار المدني والاقتصادي وتخدم الصالح العام وتسهم في دعم الوحدة الوطنية وتعزيز اللحمة بين أطياف الشعب العراقي.

أن الانتخابات العراقية حدث مثير وستغير الكثير من المفاهيم وتقلق الأنظمة الدكتاتورية الشمولية ولأول مرة في تاريخ العراق سيكون بمقدور المواطن أن يدلي برأيه بحرية دون ما رقيب وهذا لا يروق للمتسلطين على رقاب الشعوب ولا يروق لحملة الشعارات البراقة والمزيفة ولا يروق لأصحاب الهتافات المبجلة هؤلاء الشرذمة لا يريدون للعراق خيراً وأن يستعيد عافيته ومكانته بين الأمم بل يريدون إرجاع عقارب الساعة إلى الوراء وإفراغ حكمه من محتواه السياسي الديمقراطي الجديد وجعله وحده يعاني من دوامة العنف والإرهاب لوأد العملية السياسية ويعي أبناء العراق من شماله إلى جنوبه ما يجري حولهم ويعملون لمصلحة وطنهم ومستقبلهم بتمسكهم بخياراتهم وبتصويتهم للانتخابات الحرة التي غيبت عنهم عقوداً كثيرة ولطالما انتظروها بفارغ الصبر لدفع عجلة التقدم إلى الأمام لضمان المستقبل المشرق لوطنهم وأمنهم لتنقل العراق من الحضيض إلى اشراقات الأمل الزاهر.

أن الذي لا يدلي بصوته في الانتخابات تحت أية ذريعة كانت مذهبية أو قومية إنما يبغي تعطيل دور العراق الجديد والحيلولة دون نجاحه بإرساء الديمقراطية والحرية وإقصائه عن تجربته الوليدة وتأخيرها يعني إعطاء المزيد من الفرص لتجار الموت والإرهاب لتحقيق مآربهم الدنيئة وإبقاء العراق على ما هو عليه. ولا يسمحون له أن يخرج من الباب بل أن يطل من النافذة ولا أن يرى النور بل عليه أن يبقى في الظلمة ولا يسمح له أن يغير معالم الدكتاتورية البغيضة بل أن ينزوي في أركانها وركامها ولا يرفع رأسه مجدداً من أجل الحرية بل أن يبقى تحت راية قوى الشر الضبابية والدعوة إلى تأجيل الانتخابات تعني انتصاراً معنوياً للإرهابيين بينما المطلوب مواجهتهم بحزم وإلحاق الهزيمة بهم وإفشال مخططات الإرهابيين الساعين لتخريب العملية السياسية برمتها ومنع انتقال العراق إلى عهده الديمقراطي المنتظر.

إن الانتخابات هي الخيار الوحيد لكل شعب يطمح للتخلص من القهر والاضطهاد والانتخابات هي بداية تصحيح لمنهج العراق لكي يؤدي دوره بشكل يتلاءم وتراثه الحضاري وترسيخ جذور الديمقراطية في المجتمعات المتحضرة ولنثبت للعالم إننا أصحاب حضارة ورسالة إنسانية وأن نبني وطننا بروح المحبة والتآلف بين جميع العراقيين.

د. عصام الراوي عضو هيئة علماء المسلمين ورئيس رابطة التدريسيين الجامعيين لـ(المدى):

هيئة علماء المسلمين لم تقاطع الانتخابات بشكل نهائي وموقفها حددته الظروف والمعطيات الراهنة

إذا ظهرت بوادر جديدة فإن شيوخ الهيئة مستعدون لمراجعة النفس

بغداد / ستار الدليمي

قال د. عصام الراوي، عضو هيئة علماء المسلمين ورئيس رابطة التدريسيين الجامعيين، أن الهيئة - كسواها من الجهات العراقية، تعتقد بأن الانتخابات هي الطريقة المثلى للوصول إلى السلطة، ولكنها تفهم مسألة الانتخابات فهماً خاصاً تحدده الظروف التي تحيط بالعملية الانتخابية.

وأضاف، في حوار خاص بـ(المدى)، أن هذا الموقف - مع ذلك - ليس نهائياً وليس حاسماً وليس صارماً، وإنما هو اجتهاد بشري، قد يكون صائباً وقد يكون مخطئاً.

وقال الراوي أن الهيئة، على الرغم من ذلك، لا تشكك في وطنية من لا يتخذ موقفها.

وأكد أن الهيئة لا تطالب بانسحاب سريع للقوات الأمريكية من العراق، لأن ذلك يجب أن يتزامن مع بناء جيش وشرطة وقوانين، وهو ما لا نزال نفتقده، فالقوة الأمريكية لا تزال هي القوة الوحيدة الطاغية في الشارع العراقي.

ومن جهة ثانية، قال الراوي: إن الهيئة لا تخشى من هيمنة طائفة معينة على الحكومة إذا عملت الحكومة بمنطلقات الوطنية العراقية، لا منطلقات طائفية أو قومية - ولكنه زعم، من جانب آخر، أن ليست هناك دعوة وطنية خالصة بل تسابقات للحصول على مكاسب أكبر للطائفة أو العراق.

وفيما يأتي نص الحوار:

❖عقد وفد من هيئة علماء المسلمين اجتماعاً مع مسؤولين في السفارة الأمريكية في بغداد. ما المواضيع التي تم بحثها في هذا الاجتماع؟

- علمت من الأخوة الأعضاء في هيئة علماء المسلمين الذين حضروا الاجتماع بأن محوره الرئيس كان محاولة السفارة الأمريكية إقناع الهيئة بالمشاركة في الانتخابات وتعبئة الوسط السني للمشاركة فيها.

❖وماذا كان موقف الهيئة من هذه الدعوة؟

- الهيئة ركزت على مسألة مهمة جداً وهي أن موقفها من الانتخابات لا يتعلق بالخلاف على نسب وليس هو موقفاً طائفياً أو عرقياً.

إنه يتركز على وجود قوات احتلال، وبما أن الهيئة مرجعية دينية، وهي مسؤولة عن ثوابت وليس عن مناورات سياسية، فإنها ترى أن الانتخابات في ظل الاحتلال غير صحيحة وغير سليمة وغير مسيطر عليها وطنياً. ولذلك أكد الشيخ حارث الضاري الأمين العام للهيئة للسفير الأمريكي على ضرورة وضع جدول زمني لانسحاب القوات الأمريكية على أن يكون الجدول موثوقاً به وطنياً، بعد ذلك يمكن الحديث عن الانتخابات، كما أكد الشيخ الضاري على أن هيئة علماء المسلمين ليست جهة سياسية حتى تشارك أو لا تشارك في الانتخابات، وإنما ينحصر دورها في تبيان موقف الشرع أو الموقف الوطني الذي تراه مناسباً من وجهة نظرها لإجراء الانتخابات.

❖وماذا كان موقف السفارة الأمريكية من طلب جدولة انسحاب القوات الأمريكية من العراق؟

- السفير نيكروبونتي أكد أن هناك جهات عراقية عدة ترغب في بقاء قوات الاحتلال ولأمد غير منظور. نحن لا نستطيع أن نتهم الجهات الراغبة في بقاء قوات الاحتلال في وطنيتهم فقد تكون لهم مبرراتهم الأمنية والسياسية وما إلى ذلك.

مع ذلك أكد السفير أن قوات الاحتلال ستخرج بعد استقرار العملية السياسية، وضرب أمثلة على ذلك الفلبين وأفغانستان ولكن الهيئة لا تثق بهذا الطرح.

❖إذن فالهيئة حسمت موقفها من العملية السياسية والانتخابات وقررت مقاطعتها بشكل نهائي.

- ابداً هذا الموقف ليس منزلاً من السماء، والأمر السياسي والإداري خاضع لاجتهادات البشر. ما نراه ضمن هذه المعطيات والظروف من وجود للأمريكان والميليشيات يجعل الهيئة تعتد بأن الوقت غير مناسب لإجراء الانتخابات وليس من مصلحتها الشرعية، لكونها مسؤولة عن موقف شرعي ووطني، بأن تشارك أو تدعو للمشاركة. ولكن، إذا تغيرت الظروف وظهرت بوادر جديدة، فانا اعتقد أن شيوخ الهيئة مستعدون لمراجعة النفس.

نحن نعتقد، كغيرنا، أن الانتخابات هي الطريقة المثلى للوصول إلى السلطة، بشكل شفاف وغير متشنج، ولكن المسألة مسألة طريقة خاصة في فهم الظروف التي تحيط بالعملية الانتخابية.

إن القاعدة الشرعية تقضي بأن يكون الأمير بين جنوده. الآن رئيس اللجنة الدولية المشرفة على الانتخابات ليس في بغداد، بل في الأردن، فكيف تتسنى له السيطرة على نزاهة الانتخابات والحفاظ عليها من التزوير إذا كان خائفاً من الدخول إلى بغداد هو والجهات الفاعلة في مراقبة الانتخابات؟!

لقد طلب منا في رابطة التدريسيين أن نرشح أشخاصاً لمراقبة الانتخابات وقد تحمس الكثير من الأساتذة للمشاركة في عملية مراقبة الانتخابات كمساهمة من الرابطة. ولكن عندما طلب من هؤلاء الأساتذة تقديم مستمسكاتهم الشخصية (صور شخصية وهوية أحوال)، استبد بهم الخوف وقرروا عدم المشاركة في مراقبة الانتخابات، إذن الشعب غير مطمئن فكيف إذن نجري انتخابات لتقرير مصير البلاد في مثل هذه الظروف!؟

موقف الهيئة غير محسوم بشكل نهائي وغير صارم، وإنما هي قناعة بشر، والبشر يخطئون ويصيبون ونرجو أن نكون مخطئين. نحن لا نزعم إننا أصحاب الصواب وغيرنا الخطأ. ولكن هذا اجتهادنا، هذا ما توصلت إليه قناعتنا ضمن سياقات الوضع السياسي والاجتماعي والأمني.

❖ما الضمانات التي تبحث عنها هيئة علماء المسلمين للاشتراك في العملية السياسية؟

- نحن نطالب بإنهاء الاحتلال. ولكننا ندرك أن هذا الأمر لا يمكن أن يتم بين ليلة وضحاها، فعدد القوات الأمريكية في العراق يصل إلى نحو (١٥٠) ألف جندي، وهو عدد ضخم.

*السفير الأمريكي قال لنا إن هناك جهات عراقية عدة ترغب في بقاء القوات الأمريكية لأمد غير منظور

*نحن لا نثق بإدعاءات الأمريكان بانهم سيخرجون بعد استقرار العملية السياسية ونطالبهم ببادرة حسنة

*هيئة علماء المسلمين مرجعية دينية وليست سياسية حتى تسأل إن كانت ستشارك في الانتخابات أم لا

*لا يرد في خاطر الهيئة شعور بالتهميش فنحن قادرون على الذهاب إلى صناديق الاقتراع والحصول على نصيبنا من الحكم

غير أن لكل شيء بوادر ومقدمات، والأمريكان لم يقدموا لنا أية بادرة كان بإمكانهم أن ينسحبوا إلى خارج المدن، وأن تزامن ذلك تقوية حقيقية للجيش والشرطة العراقيين فهما الضامنان الوحيدان والأكيدان لأمن البلاد. ولكننا لا نرى قوة حقيقية للجيش والشرطة، القوة الوحيدة الطاغية هي القوة الأمريكية، الحاضرة في الشوارع والساحات والبنايات.

نحن نقبل ببوادر أقل، كالانسحاب من المناطق الحساسة في المدن، كالقصور الرئاسية مثلاً. نريد بوادر، ونحن نزعم أننا لسنا متعنتين. لا نريد أن نغلق الأبواب، لا بوجه الأمريكان ولا بوجه الحكومة. ويجب أن يفهم بأن رجل الدين هو غير رجل السياسة، الذي يمكن أن تقبل منه المناورة رجل الدين لا يستطيع أن يناور، ولا يستطيع إلا أن يقول كلمة يظن أنها الحق وفقاً لأسس الشريعة.

❖إنك تعترف بضعف الجيش والشرطة العراقيين، ومع ذلك تطالب هيئة علماء المسلمين بانسحاب القوات الأمريكية. كيف يتسنى لنا حفظ أمن البلاد في حال استجاب الجانب الأمريكي لهذا المطلب؟

- لو حصلت ثلاثة أمور ستكون لنا ثقة كاملة بقوى الأمن العراقية، ونعتقد بأن بوسع الأمريكان والحكومة والأحزاب المشاركة فيها.

الأمر الأول هو أن تعلن الأحزاب وضع ميليشياتها تحت أمرة وزارة الدفاع ووزارة الداخلية. فالميليشيات المسلحة للأحزاب الكردية والشيعية أدت إلى تخندق وتكتل الجماعات السنية المسلحة.

وهكذا، لم يعط الجندي العراقي والشرطي العراقي الهيبة الضرورية لفرض احترامهما في الشارع وهذا ما تتحمل مسؤوليته الحكومة القائمة، هذا فضلاً عن أن الحضور الكثيف للقوات الأمريكية قد أضعف من دور الجيش والشرطة العراقيين.

الأمر الثاني: يجب احترام تقاليد الشعب العراقي. فالناس عندما ترى الشرطي والجندي العراقي بملابس أمريكية لن تحترمهما. فهل يعقل أن نعجز عن توفير زي خاص للجندي العراقي يليق به ويكون أقرب إلى العادات والأعراف العراقية؟!

الأمر الثالث هو ألا يتعامل الجيش والشرطة مع الناس بطريقة متشنجة من خلال رفع السلاح في وجه الناس، وكأنهم يخافون من المواطنين. المواطن يسأل:

إذا كان الجندي أو الشرطي يخاف منا فكيف سيتمكن من حمايتنا؟

أقول للجنود والشرطة: الناس ترغب في رؤيتكم في الشوارع والاعتماد عليكم من جديد، بدءاً من تنظيم المرور إلى الحماية من الإرهاب، فلا داعي للتشنج واستخدام أساليب تستفز المواطن.

❖في مؤتمر أهل السنة والجماعة الذي عقد قبل نحو أسبوعين حذرتم من تهميش أية طائفة عن العملية السياسية، على الرغم من الدعوات الكثيرة التي وجهت لكم للمشاركة في الانتخابات، ألا يؤدي هذا الموقف إلى تهميش للسنة بقرار أهل السنة أنفسهم؟

لقد قلت مراراً لا تعزفوا على وتر السنة والشيعة.

هيئة العلماء رفضت ان تكون هيئة للسنة وإنما لعلماء المسلمين.

وأنا قاطعت مؤتمر أهل السنة والجماعة لأنه ذكر كلمة (السنة) لأني لا أؤمن بالتخندق.

ليست هناك مخاوف من أن تكون أكثرية معينة في الحكومة تنتمي إلى مذهب معين هذا الأمر ليس إشكالياً للهيئة على الإطلاق، وهو لا يقلقنا. نحن نؤمن بوحدة الوطن ووحدة الدين، ولا نخشى أن يكون حاكم العراق شيعياً أو كردياً أو صابئياً.

وعندما تعترض على شخص ما فسبب الاعتراض يتعلق أساساً بكفاءة من يتصدى للحكم: لا اعتراض على أن تكون الحكومة كلها من مذهب معين على شرط أن تحكم من منطلقات الوطنية العراقية لامن منطلقات المذهبية.

هذه المسألة لا تؤرقنا، ونحن لا نشعر بالتهميش أبداً، لماذا نشعر بالتهميش، ونحن قادرون على الذهاب إلى صناديق الاقتراع والحصول على نصيبنا من الحكم. لكننا نحن نرى أن الوضع الحالي لا يسمح بالوصول إلى الحكم بطريقة تسمح لنا بأداء دورنا الوطني كما يجب.

نعم هناك فئات من السنة تشعر بأنها تتعرض للتهميش، وهناك فئات لها بعد طائفي وتشعر بأنها يجب أن تتخندق وتتكتل في مواجهة (البيت الشيعي) و (المجلس الأعلى الشيعي) و (التجمع الكردي) ولكن هذا الأمر لا يرد في خاطر هيئة علماء المسلمين على الإطلاق.

وهكذا، نحن ندعو إلى إعادة تشكيل الحكومة حتى لا يكون هناك فراغ دستوري، ثم بعدها يمكن أن ندعو إلى جمعية وطنية.

نحن لا نلمس دعوة وطنية خالصة، بل تسابقات للحصول على مكاسب أكبر للطائفية أو للعرق. أنا مسؤول عن هذا الكلام. وتصريحات السادة المسؤولين دليل عليه. المسؤولون، من ناحية، يقولون أن العراق وطن واحد، ولكنهم - من جهة ثانية - يؤكدون على مكاسب قومية أو طائفية. فكيف نطمئن إلى وحدة العراق ونحن لا نرى وحدة وطنية حقيقية.؟!

ازمة في لجنة الانتخابات بالموصل

الموصل / و.أ.عراقيون

قال محافظ نينوى السيد دريد محمد كشمولة في تصريح صحفي إن المحامي علي الدبوني رئيس المفوضية العليا للانتخابات في الموصل جاء لتخريب العملية الانتخابية في الموصل وأنه أهدر مبلغا قدره(٢٥٢) مليون دينار عراقي من خلال صرف غير مشروع ووهمي من الرصيد المخصص للانتخابات في الموصل. وأضاف أن هناك صكوكا لم يصرفها الدبوني بعد ولقد استطعنا إيقاف صرفها وجمدنا الرصيد الذي لم يفصح عن قيمته الكلية.

كما ذكر محافظ نينوى أن السيد الدبوني لا يزال يحتفظ بممتلكات من موبايل وهاتف ثريا وأسلحة خفيفة، وسوف يستدعى للتحقيق معه وبمعيته خمسة أشخاص.

وقال السيد المحافظ في مايتعلق بإجراء الانتخابات من حيث الاستعداد لها والقوائم المرشحة إن محافظة نينوى لم تستكمل أي إجراء بعد يسهل قيام هذه الانتخابات وأن عدم جاهزيتها متأت من ضعف أداء لجنة الانتخابات نفسها التي لا يعرف لها رئيس أو مقر. وعزا ذلك إلى رفض هذه اللجنة حضور أي لقاء مشترك بمجلس المحافظة مدعية أن ارتباطها المركزي بالمفوضية العليا فقط.

وعن إيجاد بديل عن المحامي علي الدبوني الذي كان ثالث رئيس للجنة الانتخابية في الموصل بعد استقالة رئيسين قبله، قال السيد دريد كشمولة: سيعين في الأسبوع القادم إن شاء الله بديل عنه، وأن المحافظة تحتاج إلى تنسيب أربعمائة موظف من أجل تسهيل إجراء الانتخابات في الموصل في حال إجرائها بموعدها المحدد.

جدير بالذكر أن لمرشحي نينوى خصوصية من حيث أحقيتهم في تقديم ترشيحاتهم حتى آخر يوم قبل الانتخابات.